

الأمثل في تفسير كتاب الأ المنزل

[115] وقد أكد القرآن الكريم في مواضع عديدة على قضية ثبات سنن الأ وعدم تغييرها، وقد فصلنا الحديث في ذلك في تفسير الآية (62) من سورة الأحزاب، وبالجملة فإن في هذا العالم - عالم التكوين التشريع - ثمة قوانين ثابتة لا تتغير، عبّر عنها القرآن الكريم "السنن الإلهية" والتي لا سبيل إلى تغييرها. هذه القوانين كما أنّها حكمت في الماضي فإنّها حاكمة اليوم وغداً. ومجازات المستكبرين الكفرة الذين لم تنفع بهم الموعظة الإلهية من هذه السنن، ومنها أيضاً نصرّة أتباع الحقّ الذين لا ينثنون عن جدّهم وسعيهم المخلص، هاتان السننّتان كانتا ولا تزالان ثابتتين أمس واليوم وغداً⁽¹⁾. الجدير بالملاحظة أنّه ورد في بعض الآيات القرآنية الحديث عن "عدم تبديل" السنن الإلهية، الأحزاب - 62، وفي البعض الآخر الحديث عن "عدم تحويل" السنن الإلهية، سورة الإسراء - 77، ولكن الآية مورد البحث أكّدت على الحالتين معاً. فهل أن هاتين الحالتين تعبير عن معنى واحد، بحيث أنهما ذكرتا معاً للتأكيد، أم أن كلا منهما يشير إلى معنى مستقل؟ بمراجعة أصل اللفظين يتّضح أنهما إشارة إلى معنيين مختلفين: (تبديل) الشيء، تعويضه بغيره كاملاً، بحيث يرفع الأوّل ويوضع الثاني، ولكن (تحويل) الشيء، هو تغيير بعض صفات الشيء الأوّل من ناحية كيفية أو كمية مع بقاءه. وعليه فإنّ السنن الإلهية لا تقبل الإستبدال ولا التعويض الكامل، ولا التغيير النسبي من حيث الشدّة والضعف أو القلّة والزيادة. من جملتها أنّ الأ سبحانه وتعالى يوقع عقوبات متشابهة بالنسبة إلى الذنوب والجرائم المتشابهة ومن جميع الجهات، لا أن يوقع العقاب على مجموعة ولا يوقعه على مجموعة أخرى. ولا أن يوقع عقاباً أقلّ شدّة على مجموعة دون أخرى، وهكذا قانون يستند إلى أصل

1 - لنا شرحاً مفصّلاً بهذا الخصوص في سورتي الأحزاب